



**أسئلة الامتحان التنافسي**  
للعام الدراسي (٢٠٢٥-٢٠٢٦)  
**نموذج (ب)**

الاسم الرباعي:

نوع البرنامج: **الدكتوراه**

عدد الأسئلة ونوعها: (١٠٠ س). (MCQ)

تاريخ الامتحان: (٢٠٢٥/٦/٣٠)

مدة الامتحان القصوى: (٣ ساعات)

السؤال	السؤال	المحور الدرجة
١	ضع دائرة <input type="radio"/> على إحدى الإجابات الصحيحة من بين الاختيارات المُعطاة	
١	إذا وقع بيع النجش فالبيع جائز ويأثم البائع، وبه قال: A-الظاهرية B-المالكية C-الحنفية D-الشافعية	1.
١	مسألة ربا جاهلية هي من المسائل التي: A-اتفق الفقهاء على إجازتها B-اختلف الفقهاء فيها C-اتفق الفقهاء على تحريمها D-توقف الفقهاء فيها	2.
١	يصح بيع الفضولي ولا يصح شراؤه، وبه قال: A-أبو حنيفة B-أحمد C-الشافعي D-السبكي	3.
١	بيع المنابذة هو من البيوع: A-المحرمة الباطلة B-المحرمة الصحيح C-الجائزة D-الموقوفة	4.
١	لا يصح بيع المبيع قبل قبضه مطلقاً، وبه قال: A-الشافعي B-أحمد C-مالك D-أبو حنيفة	5.
١	إذا بيع عشرة آلاف دينار عراقي طبعة ١٩٨٥ فئة ٢٥ دينار، بمليون دينار عراقي طبعة ٢٠٢٢ فئة ٥ آلاف، فإنَّ البيع: A-صحيح B-باطل C-مكروه تحريمياً D-مكروه تنزيهاً	6.
١	انعقاد البيع لازم بمجرد الإيجاب والقبول، وبه قال الإمام: A-مالك B-الشافعي C-أحمد D-ابن قدامة	7.
١	يجوز بيع الحيوان بالحيوان مطلقاً، وبه قال الإمام: A-مالك B-أبو حنيفة C-الشافعي D-جميع من سبق	8.
١	يصح تقابض البدلين في عقد الصرف في أي وقت قبل افتراق المتعاقدين عن مجلس العقد، عند: A-الحنفية B-المالكية C-الظاهرية D-جميع من سبق	9.
١	لا يجوز صرف دين حال بدين حال، وبه قال الإمام: A-الشافعي B-أبو حنيفة C-مالك D-جميع من سبق	10.
١	لأنَّ اللحم أجناس متعددة ولكل جنس نوع، وبه قال الإمام: A-أبو حنيفة B-الشافعي C-مالك D-أحمد	11.
١	يصح اشتراط البراءة من العيوب مطلقاً، وبه قال: A-أبو حنيفة B-الشافعي C-أحمد D-مالك	12.
١	إذا بيع ١٠٠ دولار أمريكي بـ ١٥٠ ألف دينار عراقي، فإنه يُشترط: A-التقابض والتماثل B-التقابض فقط C-التماثل فقط D-لا شيء مما سبق	13.
١	ما المقصود بـ"النكاح" في اللغة؟ A-العقد فقط B-الوطء فقط C-المهر فقط D-العقد والوطء معاً	14.
١	ما حكم نكاح المرأة دون ولي في مذهب الشافعي؟ A-جائز B-مكروه C-محرم D-جائز بشرط الإشهار	15.
١	ما هو أقل مقدار للصداق في النكاح؟ A-لا حد أدنى B-دينار واحد C-ما تراضى عليه الزوجان D-عشرة دراهم	16.

فقه  
المعاملات

١٣

فقه  
الأحوال  
الشخصية

١٢

السؤال	المحور الدرجة
17. ما هو مقدار الصداق في النكاح؟ A-لا حد أدنى B-دينار واحد C-ما تراضى عليه الزوجان D-عشرة دراهم	
18. هل يجوز للمرأة أن تُزَوِّجَ نفسها دون إذن وليها؟ A-نعم، إذا كانت بالغة B-لا، يجب بإذن وليها C-نعم، بشرط الشهود D-لا، إلا إذا كانت ثيبًا	
19. ما حكم نكاح المُخْرِمِ؟ A-جائز B-مكروه C-محرم D-مستحب	
20. هل يشترط الشهود في عقد النكاح؟ A-نعم، شاهدان عدلان B-لا، يكفي الإشهار C-لا يشترط الشهود D-يشترط أربعة شهود	
21. اسم النكاح هو: A-حقيقة في العقد B-مجاز في العقد C-حقيقة ومجاز في العقد D-كناية في العقد	
22. المطلقة المدخول بها لها: A-المتعة B-النفقة C-العدة D-السكنى	
23. لفظ (السراح) من ألفاظ: A-الطلاق الصريح B-الطلاق الكنائي C-الطلاق الرجعي D-الطلاق البائن	
24. قال تعالى: {قَلَّا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ} أي: لا تتكلمن بالرفث، وإليه ذهب الإمام: A-ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> B-الحسن <small>رضي الله عنه</small> C-ابن عمر <small>رضي الله عنه</small> D-ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	
25. قوله تعالى: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} أي: الوجه والكفان، وإليه ذهب الإمام: A-أبو حنيفة B-مالك C-الشافعي D-أحمد بن حنبل	
26. لا حدَّ على المكره على الزنى عند: A-الشافعية B-الحنفية C-الحنابلة D-الجمهور	
27. إذا مات الجاني سقط القصاص ووجبت الدية، عند: A-الحنفية B-المالكية C-الشافعية D-الجمهور	فقهِ الجنايات
28. الكفارة تجب للقتل العمد عند الشافعية بدليل: A-الكتاب B-الاستحسان C-القياس D-المصلحة	١٣
29. يجوز أن يكون الزوج أحد الشهود الأربعة على جريمة الزنى، عند: A-الإمام أبي حنيفة B-الإمام مالك C-الجمهور D-الإمام أحمد	

السؤال	السؤال	المحور الدرجة
١	يُجوز الجمع بين الجلد والتغريب عند: A-الحنفية B-جميع الفقهاء C-الجمهور D-المالكية فقط	30.
١	حدُّ السكر عند الجمهور هو: A-أربعون جلدة B-ثمانون C-ستون والباقي تعزير D-كلها تعزير	31.
١	إذا قتل رجلٌ جماعةً عمداً اقتُصَّ منه، فيكون بقتله قصاصاً للأول، أما القتلى الآخرون فتجب عليه الدية، وهذا قول: A-الحنفية والحنابلة B-الشافعية والحنابلة C-المالكية D-الحنفية والمالكية	32.
١	التفريق بالماء الكثير يعد عمداً عند: A-الصاحبين B-الصاحبين والجمهور C-الحنفية والحنابلة D-الحنابلة	33.
١	التعريض بالقذف لا يوجب الحد عند: A-الشافعية والمالكية B-الشافعية فقط C-المالكية فقط D-الحنفية والحنابلة	34.
١	من شروط إقامة حد السرقة كون السابق مختاراً عند: A-الشافعية والحنابلة B-الحنفية C-المالكية D-عنهم جميع	35.
١	حد القذف حق خالص للبعد عند: A-الحنفية B-الشافعية والحنابلة C-الصاحبين D-أبي ثور والمزني	36.
١	يرى الحنفية أنَّ نصاب السرقة: A-ربع دينار B-نصف دينار C-دينار D-درهم	37.
١	لا يُحدُّ غير المسلم بجريمة الزنى عند: A-المالكية B-الحنفية C-الشافعية D-الجمهور	38.
١	التطويل في القراءة في صلاة النافلة سنةٌ عند: A-الإمامية والزيدية B-الشافعية والحنابلة C-الظاهرية D-الحنفية	39.
١	من قال: (السلامٌ عليكم) بالتثنية، جاز عند .....؛ لأنه -عنده- لا فرق بين التثنية وعدمه؛ كون حذف التثنية لا يخل بالمعنى بدليل ما لو وقف عليه. A-أبي الحسن الأمدي B-أبي حنيفة وأصحابه C-الشافعي وأكثر أهل العلم D-الحنابلة	40.
١	(للإمام سكتتان فاغتموا القراءة فيهما بفاتحة الكتاب) قاله: A-الإمام أبو حنيفة B-الإمام الشافعي والإمام أحمد C-الظاهرية D-أبو سلمة بن عبد الرحمن	41.
١	تكبير الإحرام ليست من الصلاة وإنما يضاف إليها، وهو ما ذهب إليه: A-أحمد والشافعي B-أبو يوسف ومحمد بن الحسن C-الإمام مالك D-ابن قدامة	42.

فقه  
العبادات

١٢

السؤال	المحور الدرجة	السؤال
١	43.	من أحرم بفريضة ثم نقلها إلى فريضة أخرى بطلت الأولى؛ لأنه قطع نيتها ولم تصح الثانية؛ لأنه لم ينو في أولها، وهذا قول: A- ابن قدامة والقاضي أبي يعلى الفراء B- أبي حنيفة C- الشافعي D- مالك
١	44.	(قراءة سورة الفاتحة لا تجب في الصلاة إلا في ركعتين؛ لأنه لو وجبت في الآخرين لسن الجهر بها) وبه قال الإمام: A- أحمد وأبو حنيفة B- مالك والشافعي C- القاضي أبو يعلى الفراء D- الأوزاعي
١	45.	يصح تكبير المأموم مع الإمام في تكبيرة الإحرام، وهو ما ذهب إليه: A- أحمد والزيدية B- أبو حنيفة C- الشافعي D- الليث بن سعد
١	46.	قال الإمام ....يجزئه تكبير افتتاح الصلاة بغير العربية. A- الشافعي وأحمد B- أبو حنيفة C- أبو يوسف D- مالك ومحمد بن الحسن
١	47.	قال الإمام .....: لا يقرأ المأموم بحال من الأحوال خلف الإمام سواء في الجهر أو السر. A- مالك والشافعي وأحمد والظاهرية وبعض الإمامية B- أبو حنيفة C- الإمام الثوري D- الليث ابن سعد
١	48.	إذا خرج المصلي من صلاته من غير نية الخروج من الصلاة فإنَّ صلاته تبطل عند: A- أبي يوسف ومحمد B- الإمام الشافعي C- الظاهرية D- المالكية
١	49.	إذا قال المصلي: (السلام عليكم) ولم يزد عليها في خروجه من الصلاة؛ لا تصح، وهو ما ذهب إليه: A- الشافعي وأحمد B- المالكية C- ابن عقيل من الحنابلة D- أبو حنيفة
١	50.	التسليمة الثانية في الصلاة واجبة، وهو قول: A- الحنفية والزيدية B- القاضي أبي يعلى الفراء C- الشافعية والحنابلة D- الظاهرية
١	51.	القصد اصطلاحاً هو: A- العزم B- الإرادة C- الفعل D- العمل
١	52.	عرف الإمام النووي النية بأنها: A- القصد B- الذهاب C- العمل D- الفعل
١	53.	الإرادة اصطلاحاً هي: A- ميل النفس إلى الفعل B- ميل النفس إلى العمل C- ميل النفس إلى القول D- ميل إلى العزم
١	54.	عدم تأثر المعاملات بالنيات وإليه ذهب: A- المالكية B- الأحناف C- الحنابلة D- الشافعية
١	55.	يشترط في النية أن تكون: A- جازمة B- مؤكدة C- مترددة D- غير ذلك
١	56.	يشترط في الحكم اليقيني أن يستند إلى: A- دليل عقلي B- دليل شرعي C- دليل عرفي D- دليل قياسي

القواعد  
الفقهية

١٠

السؤال	المحور الدرجة	السؤال
١	57.	البراءة شرعاً هي صفة يصير بها الإنسان أهلاً ل: A-الوعد B-الإلزام C-الالتزام D-التكليف
١	58.	الشك عند المتكلمين هو: A-تجوز أمرين B-التردد مطلقاً C-تعارض أمرين D-التردد بين أمرين
١	59.	الإجارة بنفي الأجرة لا تنعقد عارية، وإليه ذهب: A-الأحناف B-الشافعية C-الحنابلة D-المالكية
١	60.	المناط هو ما أوجب معلوله في حال وجود: A-العلة B-الشرط C-السبب D-المانع
١	61.	نوع دلالة مفهوم الموافقة على حكم المسكوت عنه هي دلالة: A-تضمنين B-التزام C-قياسية أو لفظية D-قطعية
١	62.	منشأ الإشكال في اللفظ المشكل هو في: A-ظنية الدليل B-قطعية الدليل C-استعمال معنى مجازي للفظ D-كونه غير واضح الدلالة
١	63.	اللفظ الذي لا يعقل معناه لتوحش في اللغة وضماً هو اللفظ: A-الخفي B-المتشابه C-المجمل D-غير ذلك
١	64.	قرر العلماء أنه: ما من مجمل في الكتاب إلا ولحقه بيان تفصيلي من نصوص القرآن الكريم، أو السنة النبوية، وكان ذلك عن طريق: A-الاستقراء التام B-النصوص التفصيلية C-النصوص القطعية D-غير ذلك
١	65.	قد لا يكون بيان المجمل شافياً، فيكون المجمل: A-مفسراً B-مؤولاً C-يبقى على إجماله D-مشكلاً
١	66.	الحدود والكفارات ثابتة بالقياس كما هي ثابتة بمفهوم الموافقة عند: A-الحنابلة B-الشافعية C-متأخري الحنفية D-الإمامية
١	67.	لا يجوز أن يُصرف اللفظ عن ظاهره ومعناه اللغوي إلا بنص آخر أو إجماع، وهو ما عليه: A-جمهور الحنفية B-ابن حزم الظاهري C-الإمامية D-الشوكاني من الزيدية
١	68.	المتفق عليه عند جمهور الأمة: أنَّ الأصل في أخذ الأحكام من النصوص هو: A-التأويل B-الأخذ بالمحكم من النصوص C-عدم التأويل D-البحث عن القرائن
١	69.	يُعرَّف الظاهر: بأنه ما ظهر للسامع بنفس السماع، وهذا تعريف: A-الفخر الرازي B-أبي بكر الجصاص C-السرخسي D-أبي زيد الدبوسي
١	70.	الإجمال كما يكون في الأقوال يكون في الأفعال، وهو قول: A-شاذ B-معتبر عند كثير من العلماء C-معتبر عند الظاهرية D-غير ذلك

أصول  
الفقه

٣٠

السؤال	المحور الدرجة	السؤال
1	71.	القول الأصح عند المتكلمين أنَّ المتشابه: A-يمكن تفسيره B-يعتمد في بيان الأحكام العملية C-غير متضح المعنى D-يعتمد في تفسير النصوص
1	72.	حكم الخفي عند القائلين به هو: A-التوقف لحين بيان المراد B-وجوب النظر والتأمل به C-العمل به على ظاهره D-غير ذلك
1	73.	وجوب حد قطع يد السارق ثبت طريقه بدلالة النص أو بعبارة النص، وهي أقوال معتبرة عند: A-الحنفية B-المتكلمين C-الظاهرية D-الزيدية
1	74.	مطلق صيغة الأمر ظاهرة في الوجوب مؤولة في الندب والإباحة فهي: A-نص B-مفسر C-ظاهر D-محمكم
1	75.	حكم الظاهر وجوب العمل به حتى يقوم دليل على: A-تخصيصه وتأويله B-نسخه C-استبداله D-تخصيصه أو تأويله ونسخه
1	76.	من العلماء من ضيق دائرة (العمل بالظاهر) في النصوص الشرعية، ومنهم: A-الباقلاني B-الشوكاني C-إمام الحرمين D-غير ذلك
1	77.	تردد بعض العلماء في القول بـ (مفهوم الشرط) فنقل عنهم الأخذ به وعدم الأخذ به، وهم: A-الزيدية B-متأخري الحنابلة C-الظاهرية D-غير ذلك
1	78.	انتفاء حكم المنطوق عن المسكوت في نص من النصوص مرده العدم الأصلي أو البراءة الأصلية في حل أو حرمة، وهذا عند: A-الإمامية B-الحنفية C-الجمهور D-الظاهرية والزيدية
1	79.	من دلالة المنطوق غير الصريح على الحكم دلالة: A-اقتضاء وإيماء وإشارة B-تضمن ومطابقة C-التزام D-غير ذلك
1	80.	نص الإمام الشافعي في كتابه الرسالة على اعتبار مفهوم الموافقة من: A-الاستحسان B-القياس الجلي C-إشارة النص D-مقتضى النص
1	81.	قول النبي ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»، يفيد أن إحياء الأرض الميتة هو علة للملك، وثبت ذلك بطريق: A-الإيماء والتنبيه B-اللفظ الصريح C-المفهوم D-الإشارة
1	82.	النص هو: ما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة، قاله: A-أبو زيد الدبوسي B-الرازي C-البردوي D-ليس شيئاً من ذلك
1	83.	اللفظ الذي دل على معناه دلالة قطعية ولا يحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً، هو: A-الخاص B-المفسر C-المتشابه D-المحكم

السؤال	المحور الدرجة	السؤال
١	84.	كلاً من الظاهر والنص اسمان لمسمى واحد عند: A-الإمام أبي حنيفة B-الإمامية C-الإمام الشافعي D-متأخري المالكية
١	85.	المنطوق غير الصريح هو دلالة اللفظ على الحكم بطريق: A-الإشارة B-الالتزام C-المطابقة أو التضمن D-ليس شيئاً من ذلك
١	86.	موقف الشيعة الإمامية من المبهم: A-موافق لما قاله البيضاوي في المنهاج B-لهم اصطلاح خاص بهم C-مخالف لما عليه المتكلمون D-موافق للظاهرية
١	87.	المجمل هو ما لم تتضح دلالاته، وبذلك قال: A-ابن الحاجب المالكي B-الآمدي C-صاحب شرح تنقيح الفصول D-البرزدوي
١	88.	أكثر العلماء على عدم الأخذ بمفهوم اللقب، ولم يقل به إلا: A-أبو زيد الدبوسي الحنفي B-الغزالي C-الدقاق وبعض الحنابلة D-الظاهرية
١	89.	القول بمفهوم المخالفة يشمل نصوص الشريعة ولا يشتمل على كلام الناس وبه قال: A-المتكلمون ومتأخرو الحنفية B-الإمام الشافعي C-القفال من الشافعية D-غير ذلك
١	90.	يُعَدُّ الإمامُ ابن حزم الظاهري القولَ بمفهوم الموافقة: A-قولاً بالقياس B-يتماشى مع النص القطعي C-لا يصح إذا كان ظنياً D-غير ذلك
١	91.	العلاقة بين الشخص الطبيعي أو المعنوي أو الاعتباري علاقة حق عيني؛ كونها A-علاقة اختصاصية B-علاقة اختصاصية ومباشرة C-علاقة مباشرة D-علاقة غير مباشرة
١	92.	مستند كون الاسم التجاري متمولاً، هو أن يكون مستمداً من: A-مصلحة معتبرة B-عرف C-عرف مستند إلى مصلحة معتبرة شرعاً D-قياس
١	93.	الملك في الاسم التجاري يفيد الاختصاص أو الاستقلال أو التمكن من الانتفاع بالشيء المملوك والعلاقة ناشئة من: A-عقد إجارة B-عقد بيع C-عقد بيع وإجارة D-عقد شراء
١	94.	إذا أخذ المالك مبلغاً من المال من المستأجر الجديد سواء قبل انتهاء مدة المؤجر الأول أو بعد انتهائها فهو بدل خلو...: A-غير جائز B-جائز C-مندوب D-مباح

الاقتصاد  
الإسلامي

١٠

السؤال	ضع دائرة ○ على إحدى الإجابات الصحيحة من بين الاختيارات المُعطاة	السؤال	المحور الدرجة
١	نشأ حق الخلو في الماضي ملازماً لإجارات الأوقاف أو الأراضي الأميرية في: A-العراق B-مصر C-المغرب D-تركيا	95.	
١	يأخذ المالك أو المستأجر الأول بدل الخلو من المستأجر الجديد باتفاق: A-قبل انتهاء المدة أو بعد انتهائها B-قبل انتهاء المدة C-بعد انتهاء المدة D-خلال المدة	96.	
١	أول من أجاز الخلو العلامة ناصر الدين اللقاني والعلامة شمس الدين اللقاني، رحمهما الله، وهما من علماء: A-الشافعية B-الحنابلة C-المالكية D-الحنفية	97.	
١	حق القرار ثابت للمستأجر في عقارات الأوقاف، ويصح في الأملاك الخاصة المؤجرة عند: A-الحنفية B-الحنابلة C-المالكية D-الشافعية	98.	
١	أراضي بيت المال لاتباع ولا تورث عند: A-الحنفية B-الشافعية C-المالكية D-الحنابلة	99.	
١	من الذين لم يجيزوا أخذ العوض على الاختصاصات؛ بحجة أنّ محل حق الاختصاص الانتفاع فقط هم: A-الحنفية B-المالكية C-الحنابلة D-الشافعية	100.	

ختم وتوقيع عميد الكلية



أجوبة الامتحانات التنافسية  
للعام الدراسي (٢٠٢٥-٢٠٢٦)  
نموذج (ب)

قسم : الفقه وأصوله

نوع البرنامج: الدكتوراه

عدد الأسئلة ونوعها: (١٠٠ س) / (MCQ)

تاريخ الامتحان: (٢٠٢٥/٦/٣٠)

الرمز الصحيح	ت	الرمز الصحيح	ت	الرمز الصحيح	ت	الرمز الصحيح	ت
A	76.	A	51.	D	26.	C	1.
A	77.	A	52.	C	27.	C	2.
B	78.	A	53.	C	28.	A	3.
A	79.	B	54.	A	29.	A	4.
B	80.	A	55.	C	30.	A	5.
A	81.	B	56.	B	31.	A	6.
A	82.	C	57.	B	32.	A	7.
D	83.	A	58.	B	33.	C	8.
C	84.	A	59.	D	34.	A	9.
B	85.	A	60.	A	35.	A	10.
A	86.	C	61.	B	36.	A	11.
A	87.	C	62.	C	37.	A	12.
C	88.	C	63.	A	38.	B	13.
A	89.	D	64.	B	39.	D	14.
A	90.	D	65.	A	40.	C	15.
B	91.	B	66.	D	41.	C	16.
C	92.	B	67.	B	42.	C	17.
C	93.	B	68.	A	43.	B	18.
B	94.	D	69.	A	44.	C	19.
C	95.	B	70.	B	45.	A	20.
A	96.	C	71.	B	46.	A	21.
C	97.	B	72.	B	47.	A	22.
A	98.	A	73.	B	48.	A	23.
A	99.	C	74.	C	49.	B	24.
C	100.	D	75.	B	50.	C	25.